قال صح

منهما بالقياس الى الاخر لانهما قد ذكرهما قبل حيث قال وقد يتضادان ذاتا وعرضا ولو لم يحدث
العلتان انتفى المعلول وعم نحله فى الطبيعة المختلفة المستلزمة فى حال ط

العلتان المحركة والمتحركة لا تكونان متحدتين اى لا يجوز ان تكون المتحركة محركة بنفسه بل انما
تكون المحركة اخر مغاير للمتحركة واحتج عليه بوجهين الاول لو كان المتحركة بعينه محركة
لانتفى المعلول اى الحركة والتالى باطل لان الحركة ثابتة بيان الملازمة ان الجسم المتحركة اذا كان
بعينه محركا فاذا تحقق الجزء الاول من الحركة يجب بقاؤه ببقاء الجسم لان الجسم ذاته مقتضى
له والجسم باق فيجب بقاء المعلول الصادر عنه واذا وجب بقاء الاول امتنع تحقق
الجزء الاخر لان الحركة انما تتحقق اجزاؤها على سبيل التجدد والتعاقب واذا امتنع الجزء
الاخر من الحركة امتنع تحقق الحركة لامتناع تحقق الشيء بدون تحقق اجزائه فثبت
ان الجسم المتحركة لو كان محركا بعينه انتفى المعلول الاول الذى هو الحركة اقول لا نسلم ان الجسم المتحركة
لو كان هو المحرك بعينه لم الحركة جميع الاجسام وفى جميع الاوقات والتالى باطل لانا نشاهد
بعض الاجسام ساكنا دائما وبعضها ساكنا فى بعض الاوقات بيان الملازمة ان
ذات الجسم لو كان مقتضيا للحركة لبقيت الحركة ببقاء ذات الجسم فلا يوجد جسم الا متحركة
واما قوله نحله فى الطبيعة المختلفة المستلزمة فى حال ط اشارة الى جواب سؤال
وارد على الدليلين تقريره ان قول الطبيعة تقتضى الحركة ولم يلزم من اقتضائها
الحركة انتفاء الحركة وكذا لم يلزم من اقتضائها عموم الحركة بالنسبة الى جميع الاجسام
وفى جميع الاوقات فلم لا يجوز ان تكون الجسم ايضا محركا مقتضيا للحركة ولا يلزم شيء
مما ذكرتم فى الدليلين تقرير الجواب اما قال الطبيعة مختلفة فى الاجسام مستلزمة للحركة
لا مطلقا بل حال من الاحوال وهو الخروج من المكان الطبيعى مثلا فبعضها
ليحصل فيه فلا تكون لذاتها مقتضية للحركة والا لم يبق الجزء الاول سبقا ثم
بل تقتضى الجزء الاول لان يحصل لها الجزء الثانى فلا يبقى الجزء الاول سبقا الذات
ولا

ولا يلزم عموم الحركة فى جميع الاجسام لاختلاف الطبيعة المقتضية للحركة
والمنسوب اليه اربع فان بسائط الجواهر توجد دفعة ومركباتها تعدم اجزاؤها
والمضاف تابع وكذا مع وحده دفعة ولا تتقدر حركة فى مقولتى الفعل والانفعال
اذا دان شيء لا صاحب المنسوب اليه اى المقولة التى تقع فيها الحركة فحصل المراد
بقولنا ان مقولة كذا تقع فيها الحركة ان الحركة نوع من نوع تلك المقولة لا نوع لها
منها او من صنف لنوع تلك المقولة الا صنفا اخر من ذلك النوع ولا نعنى بقولنا ان
مقولة كذا تقع فيها الحركة ان المقولة موضوع حقيقى للحركة ولا ان الحركة المقولة يتوسطها
تحصل الحركة للجوهر على معنى ان الحركة تقوم اولا بالمقولة وبتوسطها يحصل للجوهر ولا ان
المقولة جنس للحركة اذا عرفت ذلك فنقول المقولات التى تقع فيها الحركة اربع كم وكيف واين
ووضع واما مقولة الجوهر فلا يقع فيها الحركة لان الجوهر اما بسيط او مركب وبسائط الجواهر توجد
دفعة وتعدم دفعة فلا يوجد بين قوتيها الصرفة وفعليها الصرفة حال متوسط وذلك لان
الحقيقة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص لانها ان قبلت الاشتداد والتنقص فلم تخ
اما ان يبقى نوع الجوهر فى حد الاشتداد والتنقص او لا يبقى فان كان الاول فما تغيرت
الحقيقة الجوهرية بل انما تغير عارضها فقط فيكون هذا التغير لا كونا وان كان الثانى
فيكون الاشتداد قد حصل جوهرا اخر فكذلك فى كل آن فرض الاشتداد يحدث جوهر اخر و
يبطل الاول فيكون بين جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية كما فى الكيفيات
وذلك محال فى الجواهر دون الكيفيات اما بيانا حالة فى الجواهر فلان الجواهر البسيطة المتعاقبة
فى الآنات لا يوجد بينها فى زمان وان لما وقعت الحركة حال الحركة لان الاستمرار فى الزمان
ينافى الحركة واذا كان كل منها فى آن فلا يخلو ان يكون بين جوهرين متعاقبين كل منهما
فى آن زمان لا يكون ليس ما الجوهر فيما التعاقبيا موجودا فيه او لا يكون والثانى يلزم
منه تتالى الآنات وهو محال والاول يلزم ان لا يكون ما دان المتحرك موجودا حال الحركة وهو محال

Copyright Jiang University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)